

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

أنزل الله تعالى كتابه الكريم ليكون للناس رحمة وهداية ، يحصل به النفع الكبير في الدنيا والآخرة، وقد ضمّنه حاجة البشر جميعاً، وأنه لا ريب فيه ولا شك في وجهه من وجوهه؛ وذلك لاشتماله على الحق العظيم في أخباره وأوامره ونواهيته، وأنزله مباركاً، فيه الخير الكثير والعلم الغزير والأسرار البديعة والمطالب الرفيعة، وأنه مصدق ومهيمن على الكتب السابقة، فما يشهد له فهو الحق وما رده فهو مردود؛ لأنه تضمّنها وزاد عليها، قال تعالى: **چ گگ گ گ گ گ** له فهو الحق وما رده فهو مردود؛ لأنه تضمّنها وزاد عليها، قال تعالى: **چ گگ گ گ گ گ** الحق من الباطل، والرشد من الضلال، تفصيلاً كاشفاً للبس؛ لكونه صادراً من حكيم خبير.

ولما علّم هذا علّم افتقار كل مكلف لمعرفة معانيه والاهتداء بها، وكان حقيقاً على العبد أن يبذل جهده ويستقرغ وسعه في تعلمه وتفهمه بأقرب الطرق الموصلة إلى ذلك.

وقد بذل علماء الأمة في ذلك الجهد العظيم في تفاسيرهم وشروحهم لآيات القرآن؛ فمن مطول خارج في أكثر بحوثه عن المقصود ومن مقصر يقتصر على حل بعض هذه الألفاظ الغوية بقطع النظر عن المراد.

وكان الذي ينبغي في ذلك أن يجعل المعنى هو المقصود واللفظ وسيلة إليه، فينظر في سياق الكلام وما سبق لأجله ويقابل بينه وبين نظيره في موضع آخر ويعرف أنه سيق لهداية الخلق كلهم عالمهم وجاهلهم، حضريهم وبدويهم؛ فالنظر إلى سياق الآيات مع العلم بأحوال الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد منه، خصوصاً إذا انضم إلى ذلك معرفة علوم العربية على اختلاف أنواعها.

ولما كان القرآن الكريم الأصل الأول من أصول شريعتنا كان اهتمام العلماء به كبيراً للغاية، للوقوف على الأحكام فيه خير قيام؛ فقد تناول علماء الأصول في كتبهم ودروسهم علم التفسير لما فيه من أهمية في الوقوف على تلك الأحكام، إذ لا تحصل الفائدة منها إلا بالوقوف على تفسيرها وفهمها ودراسة ما تضمنته، ومن هذا أنطلق علماء الأصول بدراساتهم للتفسير ودراسة تلك الآيات التي تضمنت الأحكام، وفي هنا شرعت في كتابة هذا البحث، فمت بجمع آراء علماء الأصول في علم التفسير والمباحث التي تضمنها، إذ قمت أولاً بتعريف علم التفسير والتأويل وذكر الفرق بينهما، ثم ذكرت أنواع التفسير عند الأصوليين، ثم قمت ببيان موقفهم من التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وذكر أدلة المؤيدين والمعارضين للتفسير بالرأي، ثم قمت بذكر طريقة الأصوليين في تفسير الآيات التي تضمنت الأحكام، وانتهيت بوضع خاتمة ذكرت فيها أهم ما

توصلت إليه في البحث من نتائج، وذكرت المصادر والمراجع التي اعتمدها، هذا وأسأل الله تعالى أن ينال الرضا والقبول، هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تعريف التفسير والتأويل:-

التفسير في اللغة: تفعيل من الفسر، وهو بهذا يخضع إلى رأيين -
الأول: يعنى باللفظ نفسه، وكون جذره الفسر، وتتفرع عن هذا ثلاثة أقوال:-
أ- الفسر مصدر، وهو: الإبانة وكشف المغطى، والفعل منه كضرب ونصر، تقول: فسر
الشيء يفسره بالكسر، ويفسره بالضم فسراً، بمعنى: أبانه، ومما ورد في ذلك: فَسَرْتُ الدَّرَاعَ: إذا
كشفتها، وفسرتُ الحديثَ: إذا بيّنته^(١).

ب- ويرى آخرون: أن الكلمة من قول العرب: فسرت الدابة وفسرتها إذا ركضتها محصورة
لينطلق حصرها وهو يؤول في الكشف، إلا أن هذا الكشف حسي اخذ إلى المعنوي^(٢).
ج- ويرى آخرون: أن الفسر مأخوذ من التفسرة، وهي: القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء،
فيكتشفون به المرض، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض، فكذلك يكشف
المفسر عن شأن الآية وقصصها ومعناها^(٣). وهذا الرأي ترجمة حرفية لما أبداه الخليل منذ عهد
مبكر إذ قال: (والتفسرة: اسم للبول الذي ينظر فيه الأطباء، يستدل به على مرض البدن، وكل
شيء يعرف به تفسير الشيء فهو التفسرة)^(٤)، وكل هذه المعاني تدور حول البيان والإظهار
والكشف، وهي معانٍ متقاربة.

الثاني: يرى أن التفسير تفعيل مقلوب الجذر عن (السفر)، يقال: (سفرت المرأة سفوراً، إذا
ألقت خمارها عن وجهها فهي سافرة. وتقول: أسفر الصبح إذا أضاء، والسفر كشط الشيء عن
الشيء، كما تسفر الريح الغيم عن وجه السماء فتسفر)^(٥).
والذي يظهر لي أن هذا القول ليس بسديد، لأن الأصل أن يكون اللفظة ترتيبيها، ودعوى
القلب خلاف الأصل. كما أنه يكون لها المعنى الخاص بها الذي تستقل به، واشترائها مع
غيرها في معنى أصل المادة لا يعني أنها مشتقة منها، ولو ادعى العكس لما كان هناك ما
يبين صحة إحدى الدعوتين.

(١) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت (١٣٩٩هـ-
١٩٧٩م): (٥٠٤/٤).

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٣هـ-
١٩٩٣م): (١٣/١).

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت (١٣٩١هـ):
(١٤٧/٢-١٤٨). السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت (١٩٧٣م): (٤٦٠/٢).

(٤) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠٣م): (٦٢/٢).

(٥) الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب
العلمية، بيروت: (٧٨-٧٩)، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت: (٥٥/٥).

فهو في اللغة: مأخوذ من الأول، أي: الرجوع، نقول: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً، بمعنى: رجع، وأول الشيء، أي: رجعه، وألت عن الشيء ارتدت^(١)، وفي الحديث ((عن أسماء بنت يزيد قالت: كنا عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات يوم، فأتي بإناء فيه ماء فشرب ثم أمرهم فشربوا، فمر الإناء على قوم فقال رجل منهم: إني صائم، فقال رجل من القوم: إنه يصوم كل يوم ولا يفطر، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لا صام ولا آل من صام الأبد))^(٢)، أي: ولا رجع إلى خير.

أما في الاصطلاح: فقد عرفه البغوي بقوله: "التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب من طريق الاستنباط"^(٣)، وعرف الغزالي بقوله: "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر"^(٤)، وعرفه الأمدي بأنه: حمل اللفظ على مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعقده، ثم قال: وإنما قلنا (حمل اللفظ مدلوله) احترازاً عن حمله على نفس مدلوله، وقولنا (الظاهر منه) احترازاً عن صرف اللفظ المشترك من أحد مدلوليه إلى الآخر فإنه لا يسمى تأويلاً وقولنا: (مع احتمال له) احترازاً عما إذا صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر إلى ما لا يحتمله فإنه لا يكون تأويلاً صحيحاً، ثم قال: وعلى هذا فالتأويل لا يتطرق إلى النص ولا إلى المجمل وإنما يتطرق إلى ما كان ظاهراً^(٥). وعرفه البركتي بقوله: "هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله"^(٦).

(١) ينظر: الجرجاني، التعريفات، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت (٢٠٠٦م): (١٦). ابن منظور، مصدر سابق: (٣٢/١١).

(٢) إسحاق بن راهويه، المسند، تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق، وحسين بر البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة (١٩٩٥م): (١٦٤/١)، وقال عقب تخريجه الحديث: (قال جرير: ولا آل، يعني: ولا رجع، في إسناده ليث بن أبي سليم، ترك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده).

(٣) البغوي، مصدر سابق: (١٨/١).

(٤) الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع (٢٠٠٧م): (١٩٦/١).

(٥) ينظر: الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٤هـ): (٦٠-٥٩/٣).

(٦) البركتي، قواعد الفقه، دار الصدف، ببلشيز: (٦٩).

وإذا أنعمنا النظر في التعريفات السابقة نجد أن الأصوليين يتفقون على معنى واحد من هذه التعريفات وهو: " صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به " (١). والتأويل على هذا مطالب بـ:

١- أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي حمله عليه وأوعى انه المراد.
٢- أن يبين الدليل الذي أوجب صرف اللغة عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح، وإلا كان تأويلاً فاسداً أو تلاعباً بالنصوص، قال السبكي: " التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فإن حمل عليه لدليل فصحيح، أو لما يظن دليلاً في الواقع ففاسد، أو لا لشيء فلعب لا تأويل " (٢). وقد وضع الأصوليون شروطاً للتأويل المقبول (٣) هي:

١- أن يكون موافقاً لوضع اللغة وعرف الاستعمال.
٢- أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه إذا كان لا يستعمل كثيراً منه.
٣- إذا كان التأويل بالقياس فلا بد أن يكون جلياً لا خفياً، وأن يكون مما يجوز التخصيص به وقيل لا يجوز التأويل بالقياس أصلاً. وللتأويل أنواع (٤) هي:

- ١- قد يكون قريباً فيترجح بأدنى مرجح .
- ٢- قد يكون بعيداً فلا يترجح إلا بمرجح قوي .
- ٣- وقد يكون متعذراً لا يحتمله اللفظ فيكون مردوداً لا مقبولاً.

(١) ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط٢-١٤١٠هـ): (١٨٨). ابن قدامة، روضة الناظر، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض (ط٢-١٣٩٩هـ): (١٧٨). ابن عثيمين، الأصول في علم الأصول، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م): (٤٣).

(٢) السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠١م): (٩٣).

(٣) ينظر: الأمدي، مصدر سابق: (٦٠/٣). الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، المطبعة المنيرية، مصر: (٣٠١-٣٠٠/١).

(٤) الشوكاني، مصدر سابق: (٣٠١/١).

٦- إن التفسير هو القطع بالمراد، وأن التأويل هو المحتمل غير المقطوع به، وهذا ما ذهب إليه الماتريدي^(١).

٧- إن المراد بالتأويل نقل ظاهرة اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، ومعنى هذا: أن المراد بالتأويل حمل اللفظ على المعنى المجازي أو الاستعمال الكنائي، بينما التفسير قصر اللفظ على معناه الحقيقي^(٢).

٨- إن التفسير كشف المغطى، والتأويل انتهاء الشيء إلى ما يؤول إليه أمره.

٩- (قال أبو طالب الثعلبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط بالطريق، والحبیب بالمطر، والتأويل تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبه الأمور؛ فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل)^(٣).

١٠- اختصاص التفسير بالرواية، واختصاص التأويل بالدراية^(٤).

١١- اختصاص أحدهما بالظاهر والآخر بالسماع، وفيه رأيان متقابلان: الأول: أن التفسير ظاهر معنى الآية، والتأويل يقع على مراد الله، ولا يوقف عليه إلا بالسماع. الثاني: ضده، وهو أن التأويل ظاهر معنى الآية، والتفسير يقع على مراد الله، ولا يوقف عليه إلا بالسماع^(٥).

١٢- إن التفسير تبين وتعيين السُّنة، وأن التأويل هو ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب، وهذا ما لخصه السيوطي^(٦).

١٣- (قال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الإتياع والسماع والاستنباط مما يتعلق بالتأويل)^(٧).

(١) ينظر: الزركشي، مصدر سابق: (١٤٩/٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق: (١٥٠/٢).

(٣) الزركشي، مصدر سابق: (١٥٠/٢). السيوطي، مصدر سابق: (٤٦١/٢).

(٤) ينظر: د. الذهبي، مصدر سابق: (٢٢/١).

(٥) ينظر: السيوطي، مصدر سابق: (٤٤٧/٢-٤٤٨).

(٦) ينظر: المصدر السابق: (٤٤٥/٢) وما بعدها.

(٧) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٣هـ-١٩٩٢م):

(٣٣٤/١).

ويبدو من خلال هذه المقارنة: أن التفسير ما كانت دلالاته قطعية، وأن التأويل ما كانت دلالاته ظنية. وهنا ينبغي الإشارة إلى أمر مهم في الموضوع هو: أن التأويل إذا كان صادراً عن المعصوم فيعود التأويل تفسيراً؛ لأنه يكشف عن مراد الله تعالى في كتابه، وتكون دلالاته في هذه الحالة بالذات دلالة قطعية.

والذي يظهر لي من خلال ما تقدم من أقوال أهل العلم إن التفسير معناه: الكشف والبيان، وهو الذي لا يجزم به إلا إذا كان وارداً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عن الصحابة الذين شهدوا التنزيل وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، أما التأويل فملحوظ قولهم فيه ترجح أحد الاحتمالات بدليل والترجيح يعتمد على الاجتهاد ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب^(١)، ولذلك يقول الزركشي: (وكان السبب في اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ليحيل على الاعتماد على المنقول، وعلى النظر في المستنبط)^(٢).

(١) ينظر: د. الذهبي، مصدر سابق: (١/٢٢).

(٢) الزركشي، مصدر سابق: (٢/١٧٢).

النافع دليل على كمال الأمر فيه، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: ((من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ))^(٢)، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: ((من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار))^(٣).

- أقوال الصحابة: فقد استدلوا بما ورد عن الصديق -رضي الله عنه- لما سئل عن معنى الآية في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ ﴾ (عبس: ٣١)، فقال: " أي ارض تقلني وأي سماء تظلني إن أنا قلت في كتاب الله برأيه أو بما لا اعلم "^(٤) وقوله -رضي الله عنه- لما سئل عن الكلاله " عن الشعبي قال: سئل أبو بكر -رضي الله عنه- عن الكلاله؟ فقال: إني سأقول فيها برأيه؛ فإن يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمني وما خلا الولد والوالد، فلما استخلف عمر

-رضي الله عنه- قال: إني لأستحيي الله أن أرد شيئا قاله أبو بكر "^(٥)، وما قاله عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ف" عن ابن شهاب الزهري أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال وهو على المنبر: يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مصيبا؛ لأن الله كان يريه وإنما هو منا الظن والتكلف "^(٦)، قال ابن حزم: " وقد صح عن الصحابة أنهم قالوا بآرائهم صح ذلك عن أبي بكر وابن مسعود وعمر وعلي وغيرهم وكلهم يقول: أقول في هذا برأيه فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمني، وزاد بعضهم ومن الشيطان والله ورسوله بريئان، وفعل ذلك أيضا من بعدهم فإذا صح ذلك صح أنهم تبرؤوا من ذلك الرأي

(٢) الترمذي، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٢٠٠/٥)، وقال الترمذي عقب تخريج الحديث: (هكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من لدن أنفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم يقولوا من لدن أنفسهم بغير علم).

(٣) النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م): (٣١/٥).

(٤) سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض (١٤١٤هـ): (١٦٨/١).

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة (١٤١٤هـ): (٢٢٣/٦).

(٦) أبو داود، السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت: (٣٠٢/٣). وينظر: ابن حزم، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت: (٦١/١).

ولم يروه على الناس ديناً فحرام على كل من بعدهم أن يأخذ من فتاويهم بشيء يتدين به إلا أن يصح به نص عن الله تعالى أو عن رسوله -صلى الله عليه وسلم-^(٣)، وقال الآمدي: " أما قول أبي بكر: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله برأيي؛ فإنما أراد به قوله في تفسير القرآن، ولا شك أن ذلك مما لا مجال للرأي فيه لكونه مسنداً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وأهل اللغة بخلاف الفروع الشرعية، وأما قول عمر فإنما قصد به ذم من ترك الأحاديث وحفظ ما وجد منها وعدل إلى الرأي"^(٤)، وقال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: " لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أحق بالمسح"^(٥)، " معناه لو كان الدين بالرأي، فكأنه أراد أن يبين أن ليس جميع ما أتت به السنن على ما يقتضيه رأي الإنسان وبين ذلك بمسح الخف"^(٦)، وقالوا أيضاً: إن وجدتم عن أحد من الصحابة تصحيحاً لقول بالرأي فستجدون عنه البراءة منه.

وكذلك استدلوا بقوله -صلى الله عليه وسلم- في الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ((لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي كان قبله أما إنني لست أعني عاماً أخصب من عام ولا أميراً خيراً من أمير ولكن علماءكم وخياركم وفقهاءكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفاً وتجيئ قوم يقيسون الأمر برأيهم))^(٧)، و ((عن عبدالله بن عمرو، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: من قرأ القرآن فكأنما أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه، ومن قرأ القرآن فرأى أن أحداً أعطي أفضل مما أعطي فقد عظم ما صغر الله وصغر ما عظم الله وليس ينبغي لحامل القرآن أن يسفه فيمن يسفه أو يغضب فيمن يغضب أو يحتد فيمن يحتد ولكن يعفو ويصفح لفضل القرآن))^(٨)،

(٣) ابن حزم، الإحكام: (٢٥٧/٦). وينظر: السرخسي، الأصول، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، دار المعرفة،

بيروت (١٣٧٢هـ): (١٣٣/٢).

(٤) الآمدي، مصدر سابق: (٥٣/٤).

(٥) البيهقي، مصدر سابق: (٢٩٢/١).

(٦) محمد بن علي البصري، مصدر سابق: (٢٢٢/٢).

(٧) الدارمي، السنن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٧هـ):

(٧٦/١).

(٨) الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت (١٤٠٧هـ): (١٥٩/٧)،

وقال الهيثمي: (فيه إسماعيل بن رافع وهو متروك).

لم يكلف به على ذلك الوجه؛ بل بين منه ما لا يوصل إلى علمه إلا به، وترك كثيراً مما يدركه أرباب الاجتهاد باجتهادهم فلم يلزم في جميع تفسير القرآن التوقف.

٣- إن الصحابة كانوا أولى بهذا الاحتياط من غيرهم، وقد علم أنهم فسروا القرآن على ما فهموه منه ومن جهتهم بلغنا تفسير معناه، والتوقيف ينافي هذا فإطلاق القول بالتوقيف والمنع من الرأي لا يصح.

٤- أن هذا الفرض لا يمكن؛ لأن النظر في القرآن من جهتين: من جهة الأمور الشرعية، فقد يسلم القول بالتوقيف فيه وترك الرأي والنظر جدلاً، ومن جهة المآخذ العربية، وهذا لا يمكن فيه التوقيف وإلا لزم ذلك في السلف الأولين وهو باطل فاللزم عنه مثله.

ثانيهما: وأما الرأي غير الجاري على موافقة العربية أو غير الجاري على الأدلة الشرعية فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال، كما كان مذموماً في القياس أيضاً، لأنه تقول على الله بغير برهان، فيرجع إلى الكذب على الله تعالى. وهذا القسم هو الذي جاء التشديد فيه كما روي " عن ابن مسعود: ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله وقد ينبذوه وراء ظهوركم فعليكم بالعلم وإياكم والتبذع وإياكم والتنطع وعليكم بالعتيق"^(١)، و ((عن عمر ابن الخطاب قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: إنما أخاف عليكم رجلين: رجل يتأول القرآن غير تأويله ورجل ينافس الملك على أخيه))^(٢)، وكل ما نقل عن الصحابة والتابعين من ذلك فهو توقٍ وتحرز من أن يقع في الرأي المذموم والقول فيه من غير تثبت، والتحفظ من القول في كتاب الله تعالى بما لا علم لهم به^(٣).

(١) الدارمي، مصدر سابق: (٦٦/١)، المروزي، السنة، تحقيق: أحمد سالم السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٤٠٨هـ): (٢٩).

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة (١٤١٥هـ): (٢٤٣/٢).

(٣) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: (٦٧)، وما بعدها. الزرقاني، محمد بن عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت (١٩٩٦م): (٣٦/٢)، وما بعدها.

أما المشترك فحكمه إذا ورد نص شرعي من الكتاب والسنة فينظر إليه إذا كان مشتركاً بين معنيين أحدهما لغوي والأخر شرعي فيجب حمله على المعنى الشرعي نحو قوله تعالى: **جِئْكَ** (البقرة: ٤٣)، فإن الصلاة لغة الدعاء واصطلاحاً وشرعاً العبادة المعروفة بهيئاتها وأركانها فيجب حمل المشترك وهو الصلاة على المعنى الشرعي وهو ثان^(١).

أما إذا كان المشترك قائماً بين عدة معانٍ كلها لغوية فيجب حمله على واحد منها بدليل يدل على هذا الحمل نحو قوله تعالى: **جِئْكَ** (البقرة: ٢٢٨)، فلفظ (قروء) استعمل هنا في معناه اللغوي وهو إما الطهر أو الحيض؛ ولذلك اختلف العلماء فيه فاستدل القائلون بالطهر بقرائن منها إن (الثلاثة) مؤنثة جاءت بتاء التأنيث والتأنيث يدل على إن المعدود مذكر، والمذكر هو الطهر لا الحيضة، واستدل القائلون بالحيضة إن لفظ (ثلاثة) خاص، فتدل على معناه قطعاً فتكون مدة العدة ثلاثة قروء بلا زيادة ولا نقص ولا سبيل إلى هذا المقدار ولا يحمل معنى القراء على الحيضة، ويؤكد هذا المعنى ويرجح على الأول، إن العدة يراد بها براءة الرحم من الحمل والحيض^(٢).

ثانياً: باعتبار استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له أو في غيره وهو بهذا الاعتبار حقيقة ومجاز وصريح وكناية؛ فالحقيقة حكمها ثابت بثبوت المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح المتخاطبين وعدم انتقائه عنه، وتعلق الحكم به ومنه قوله تعالى: **جِئْكَ** (الأنعام: ١٥١)، فالقتل حقيقة في إزهاق روح الإنسان والنهي يصب في هذه الحقيقة فلا يجوز ارتكابها بغير حق^(٣).

أما المجاز فيثبت المعنى المجازي للفظ ويتعلق الحكم به ولا يصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة، أي: أن الكلام يحمل على الحقيقة ما أمكن؛ لأن الحقيقة أصل والمجاز خلف عنه وفرع فإذا تعذر حمل المعنى على الحقيقة خبرية إلى المجاز نحو قوله تعالى: **جِئْكَ** (النساء: ٤٣)، فيراد باللامسة هنا الوطء وهو المعنى المجازي ولا يراد به الحقيقة وهو اللمس

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): (١/١٦٩-١٧٠).

(٢) ينظر، عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٥١).

(٣) ينظر: الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): (٤٨).

أما غير واضح الدلالة وهو الخفي والمجمل والمشكل والمتشابه فلكل واحد منها حكمه عند الأصوليين؛ " فالخفي نحو قوله تعالى: جِثْ ذُ نْ ذُ تْ جِ (المائدة: ٣٨)، والسارق هو من يأخذ مال الغير خفية من حرز مثله؛ ولكن هذا اللفظ عام يشمل جميع أفرادهِ حتى من يسرق الناس في يقظتهم بنوع من المهارة وخفة اليد وهو المسمى (الطارر)، كما يتناول لفظ السارق بحسب الظاهر من يسرق أكفان الموتى من قبورهم وهو المسمى بـ(النباش)؛ ولكن اختصاص الأول باسم الطرار والثاني باسم النباش، جعل لفظ السارق خفي المعنى بالنسبة إليهما؛ لأن انطباق معناه عليهما لا يفهم من اللفظ نفسه، بل لا بد له من أمر خارجي، ووجه الخفاء ما يرد إلى الذهن من أن اختصاصهما بهذين الاسمين يعني إنهما ليسا من أفراد السارق؛ ولكن بالنظر والتأمل يتبين أن اختصاص الطرار بهذا الاسم لزيادة في معنى السرقة لحدقه ومهارته في مسارقة الأعين المستيقظة، منتهزاً غفلة المسروق منه، فسرقته بهذا الاعتبار أخطر وجريمته أفضح، فيتناوله لفظ السارق ويقام عليه حد السرقة، أما النباش فقد اختص بهذا الاسم لنقصان في معنى السرقة؛ لأنه لا يأخذ مالاً مرغوباً فيه من حرز أو حافظ؛ لأن القبر لا يصح حرزاً والميت لا يصلح حافظاً، فلا يتناوله لفظ السارق فلا يقام عليه حد السرقة وإنما يعزر، وهذا على مذهب بعض الفقهاء رحمهم الله كأبي حنيفة -رحمه الله-؛ ولكن الجمهور على أن لفظ السارق يتناول النباش؛ لأن النباش نوع من أنواع جنس السارق فيصدق عليه اسم السارق أما كون الغير غير حرز، فمردود؛ لأنه يصلح أن يكون حرزاً بالنسبة للكفن؛ لأن حرز كل شئ بما يناسبه، وكون الكفن غير مرغوب فيه لا يمنع ماليته وتقومه فيتحقق الشرط في المسروق وهو كونه مالاً متقوماً، وعلى هذا يقام حد السرقة على النباش، وبهذا قال أهل الأصول، وهكذا الحال في كل لفظ ظاهر الدلالة على معناه مع خفاء في انطباق هذا المعنى على بعض أفرادهِ، فهو خفي بالنسبة على هذا البعض من الأفراد، فإما أن ينطبق عليه بعد التأمل والنظر فيسري عليه حكمه، وإما أن لا ينطبق عليه معناه فلا يجري عليه حكمه كما مثلنا، وأنظار الفقهاء تختلف في هذا المجال ^(١).

وبالنسبة لحكم الخفي عند الأصوليين، " فيجب النظر والتأمل في العارض الذي أوجب الخفاء في انطباق اللفظ على بعض أفرادهِ؛ فإن رُئي أن اللفظ يتناوله جل من أفرادهِ وأخذ حكمه كما في الطرار، وإن رُئي أن اللفظ لا يتناوله لم يأخذ حكمه كما في النباش، وقد يتفق الفقهاء في نتيجة تأملهم ونظرهم وقد يختلفون ^(٢).

ويتناول الأصوليون أيضاً في تفسيرهم للقرآن الكريم اللفظ المشكل، والمشكل حكمه عندهم هو البحث والنظر والتأويل في القرائن والدلائل الدالة على المعنى المراد من اللفظ المشكل والعمل

(١) عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٤٨-٣٤٩).

(٢) المصدر السابق: (٣٥٠).

الليل، ودلت بإشارتها إلى جواز أن يصبح الصائم جنباً، وهذا غير مقصود من سياق الآية؛ لكن لازم المعنى الذي دلت عليه الآية بعبارتها^(١).

أما دلالة النص فهي عند الأصوليين " دلالة اللفظ على أن حكم المنطوق، أي: المذكور في النص ثابت لمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم التي تفهم بمجرد فهم اللغة، أي: يعرفها كل عارف باللغة دون الحاجة إلى اجتهاد ونظر، فإذا دل النص بعبارته على حكم في واقعة معينة ووجدت واقعة أخرى تساوي الأولى في العلة أو هي أولى منها، وكانت هذه المساواة أو الأولوية تفهم بمجرد فهم اللغة وبأدنى نظر دون اجتهاد وتأمل، فانه يتبادر إلى الفهم إن النص يتناوله الواقعتين، وان الحكم المنصوص عليه يثبت للمسكوت عنه، أي: يثبت للواقعة الثانية^(٢)، نحو قوله تعالى: **جَهَّ بِهٖ هٖج (الإسراء: ٢٣)**، فقد دل النص بعبارته على حرمة التأفف للوالدين من الولد، لما في هذه الكلمة من الإيذاء للوالدين، فيتبادر إلى الفهم أن النص يتناول حرمة ضربهما وشتمهما لما في الضرب والشتم من إيذاء وإيلام اشد مما في كلمة (أف) فيكون الضرب والشتم أولى بالتحريم من التأفف فيكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، وهذا المعنى واضح لا يحتاج إلى تأمل أو اجتهاد^(٣).

أما اقتضاء النص ف" هو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه، يشترط تقديمه ليعيد المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم، وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم، وتعبير آخر هو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام وصحته واستقامته على ذلك المسكوت، أي: على تقديره في الكلام^(٤) نحو قوله تعالى: **جِدَّ تَدَّ ج (النساء: ٢٣)**، والمعنى: حرم عليكم نكاح أمهاتكم وبناتكم، وهذا المعنى دل عليه اللفظ عن طريق الاقتضاء؛ لأن التحريم لا ينصب على الذوات، وإنما دل على الفعل المتعلق بها وهو هنا النكاح، وكذلك قوله تعالى: **جَأ ب ب ب ب ب ب ب (المائدة: ٣)**، أي: أكلهما والانتفاع بهما، وهذا المعنى استفيد أيضاً بدلالة الاقتضاء؛ لأن التحريم لا يختص بالذوات، وإنما يختص بفعل المكلف فيقدر المقتضى في كل نص بما يناسبه^(٥).

(١) ينظر: السرخسي، مصدر سابق: (٢٣٦/١-٢٣٧). الأمدي، مصدر سابق: (٩٢/٣-٩٣). عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٥٧).

(٢) عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٦١).

(٣) ينظر: السرخسي، مصدر سابق: (٢٤١/١-٢٤٣). الأمدي، مصدر سابق: (٩٥/٣-٩٧). عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٦٢).

(٤) عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٦٣).

(٥) ينظر: السرخسي، مصدر سابق: (٢٤٨/١). الأمدي، مصدر سابق: (٩١/٣). عبد الكريم زيدان، مصدر سابق: (٣٦٤).

انتهى.....

الخاتمة:

- إن نصوص الكتاب العزيز والسنة المشرفة هي أول المصادر التشريعية التي يعتمد عليها الأصولي في استنباط الأحكام والقواعد الأصولية من النصوص نفسها.
- إن التفسير يختص بالألفاظ التي وردت فيها الآيات القرآنية التي تضمنت الأحكام الشرعية، ومعانيها التي تحملها أو تخرج إليها.
- الفرق بين التفسير والتأويل عندهم راجع إلى أن التفسير ما كانت دلالاته قطعية والتأويل ما كانت دلالاته ظنية.

- كان اهتمامهم ينصب على التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي من دون النظر إلى باقي أنواع التفسير.
- إن اختلافهم في موضوع جواز التفسير بالرأي راجع إلى الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، وهذا الذي جعلهم مختلفين بجواز التفسير بالرأي من عدمه.
- إن الرأي غير الجاري على موافقة العربية أو غير الجاري على الأدلة الشرعية، هو الرأي المذموم من غير إشكال، كما كان مذموماً في القياس أيضاً؛ لأنه تقول على الله بغير برهان، فيرجع إلى الكذب على الله تعالى. وهذا القسم هو الذي جاء التشديد فيه.
- يتناول الأصوليون من القرآن الكريم الآيات التي تختص بالأحكام التكليفية؛ فيستنبطون القواعد الأصولية من تلك الآيات دون غيرها.
- أهل الأصول ينظرون إلى الألفاظ من ناحية كونها قطعية أو ظنية حتى يستطيع استنباط القاعدة الأصولية أو استنباط الحكم؛ فالأصولي يتناول المباحث اللغوية ويهتم بها؛ لأنها تعيين على فهم النصوص وتفسيرها واستنباط الحكم التكلفي منها والقاعدة الأصولية، وهذه القواعد تختص بألفاظ النصوص من جهة إفادتها للمعاني والإحاطة بهذه القواعد تستلزم الوقوف على أقسام اللفظ بالنسبة للمعنى.

المصادر والمراجع:

- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٤هـ).
- أحمد بزوي الضاوي، مقدمة التفسير للراغب الأصفهاني، جامعة شعيب الدكالي الجديدة، المغرب.

- أحمد بن حنبل، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر.
- الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠٤).
- إسحاق بن راهويه، المسند، تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق، وحسين بر البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة (١٩٩٥م).
- البخاري، الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت (٣-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت (٢-١٤١٠هـ).
- البركتي، قواعد الفقه، دار الصدف، ببلشيز.
- البزدوي، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
- البغوي، معالم التنزيل، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع (٤-١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، بيروت (١٦-١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة (١٤١٤هـ).
- الترمذي، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٢٠٠/٥).
- ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الجرجاني، التعريفات، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت (٢٠٠٦م).
- ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت (٣-١٤٠٤هـ).
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣-١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- الحاكم، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت (١١-١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- ابن حبان، الصحيح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (٢-١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ابن حزم، الإحكام، دار الحديث، القاهرة (٤-١٤٠٤هـ).
- ابن حزم، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠٣م).
- الدارمي، السنن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٧هـ).
- أبو داود، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت (٤٤٢٥هـ-٤٤٢٥هـ).
- ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، راجعه وصححه: عبد الحلیم محمد عبد الحلیم، وعبد الرحمن حسين محمود، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- الزرقاني، محمد بن عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت (١٩٩٦م).
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت (١٣٩١هـ).
- السبكي، الإبهاج، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٤هـ).
- السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠١م).
- السرخسي، الأصول، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، دار المعرفة، بيروت (١٣٧٢هـ).
- سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض (١٤١٤هـ).
- السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت (١٩٧٣م).
- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، المطبعة المنيرية، مصر.
- الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- الطبراني، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة (١٤١٥هـ).

- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت (٢٠٠٠هـ-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع (ط٦-١٩٧٦م).
- ابن عثيمين، الإصول في علم الأصول، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع (٢٠٠٧م).
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن قدامة، روضة الناظر، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض (٢-١٣٩٩هـ).
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة (٢-١٣٧٢هـ).
- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت (١٩٧٣م).
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض (٢-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- مسلم، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- محمد إسماعيل إبراهيم، القرآن وإعجازه العلمي، موقع يعسوب.
- د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الفكر، بيروت: (١٦/١-١٧).
- محمد بن علي البصري، المعتمد، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ).
- المروزي، السنة، تحقيق: أحمد سالم السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٤٠٨هـ).
- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١٦هـ).
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: مروان الشعار، دار الكتب المصرية.

- الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت (١٤٠٧هـ).